مجلس التعاون

الملتقى الأول للاستثمار في دول «التعاون» يدعو إلى تأسيس «اتحاد اقتصادي عربي»

دبي / وام

طالب خبراء اقتصاد ومسؤولون عرب، شاركوا في دبي في «الملتقى الأول للاستثمار في دول الخليج العربي»، الحكومات العربية والقطاع الخاص، بالعمل على تأسيس «اتحاد اقتصادي عربي» يتحول إلى كيان سياسي، يحمي المصالح العربية ويحصنها في مواجهة العولمة، ويكون بديلاً من الجامعة العربية التي باتت «مستهلكة ومنهكة» بفعل تشتت مصادر القرار في الأقطار العربية.

ودعا رئيس وزراء لبنان السابق سليم الحص، دول المنطقة إلى تأسيس اتحاد عربي على غرار الاتحاد الأوروبي «يبدأ كياناً اقتصادياً ثم يتطور ليكتسب أبعاداً سياسية»، تكون عاصمته بيروت، بهدف مواجهة تيار العولمة التي تعتبر «مطية للدول الصناعية، وعلى رأسها الولايات المتحدة ، للهيمنة على الاقتصاد العالمي واستنزاف ما يسمى بالعالم الثالث».

وأوضح أن المؤشرات الاقتصادية في لبنان على رغم الحالة السياسية التي يمر بها «ما زالت ترتفع، كذلك قيمة العقار والأوراق المالية، والليرة اللبنانية مستقرة، بدعم من الفورة النفطية وتجاوز سعر برميل النفط حاجز 100 دولار « . لكنه لم ينكر أن لبنان كان ليستفيد اكثر من الفورة النفطية الحاصلة لولا الأزمة السياسية التي يمر بها.

وقال في كلمة ألقاها، خلال جلسات المنتدى، الذي شارك فيه اكثر من 300 شخصية اقتصادية من دول الخليج العربي وبقية الدول العربية، إن «العرب أولى بالاتحاد من أوروبا، تجمع بينهم لغة واحدة، فيما يتحدث الأوروبيون نحو 25 لغة، وتجمع العرب مصالح مشتركة كما دول أوروبا، وفي خلفية العرب تراث عريق، فيما تاريخ أوروبا حافل بالحروب الضارية».

وأكد رئيس الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية عدنان القصار، «أن المنطقة العربية بما تختزن من ثروات مالية هائلة وموارد طبيعية وما تقدمه من فرص استثمارية مجزية، باتت تشكل قطباً رئيساً في عالم الاستثمار الصادر والوارد. وطالب دول المنطقة بتوجيه فوائضها المالية في «مشاريع إنتاجية، تنوع الهياكل الاقتصادية وتساهم في توسّع النمو الاقتصادي وزيادة فرص العمل نظراً للأعداد المتزايدة من القوى العاملة الوطنية».

وأضاف: «اصبح جلياً أن القطاع الخاص بما لديه من إمكانات مالية وإدارية وخبرات عملية يستطيع أن يوفر قدراً من الكفاءة الاقتصادية خصوصاً في ظل السياسات الانفتاحية التي تتبناها غالبية الدول العربية منذ سنوات».

وطالب الدول العربية أن تولي الشأن الاقتصادي أهمية خاصة مثلما هي الحال في دول العالم المتقدم، وأن تعمل على إزالة العقبات والمعوقات التي تواجه منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، تمهيداً للسوق العربية المشتركة.

وحضّ دول المنطقة على خفض معدلات البطالة (تتجاوز 14 في المئة) وهي «أعلى مما في مناطق أخرى من العالم، ما عدا أفريقيا، فضلاً عن إصلاح نظم التعليم وتطويرها.

وأكدت وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة السابق ميرفت التلاوي، ضرورة تغيير أسلوب القطاع الخاص ليكون فاعلاً في العملية التنموية في المنطقة العربية، خصوصاً أن قمة الرياض قرّرت اشراكه في القمة الاقتصادية المزمع عقدها في الكويت نهاية هذا العام.

شعار مجلس التعاون

أضواء

لماذا ينجح البلدوزر ويفشل العقل ؟

مسكينة هي الكويت، ينشغل العالم كله ومحيطها الإقليمي من حولها، بمسائل وطنية وكونية عملاقة متعلقة بالثورة التكنولوجية الهائلة، والتوحد الإقليمي والاقتصادي بين البلدان، قيم حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني والتنمية المستدامة والبيئة والبحث العلمي، في حين تتقهقر الاهتمامات الكويتية لتتلخص في مشاريعها ونقاشاتها، حول فنون الاصطياد في الماء العكر، وتصفية الحسابات الطبقية والفئوية، ففي كل قرار أو تصريح نقرأه لمسؤولين رسميين كبار ونواب برلمانيين ومعنيين بالشأن الوطني، علينا أن نبذل جهدا معرفيا ضخما حتى لا نتوقف عند حدود الملفوظات والمفردات، بل نتجاوزها، لقراءة ما بين السطور حتى نعرف أن ذلك التصريح أو تلك الدرر المنشورة تلتف حولها دوافع غير وطنية خفية. وعلينا أن نرجع للسيرة الذاتية لذلك الشخص حتى نعرف أن من بين أهدافه السرية التي يتكتم عليها، الحصول على منصب كبير، أو عقد صفقة مالية مشبوهة، أو ابتزاز شخصية كبرى لتحقيق مآرب ومصالح خاصة على حساب مصالح الوطن العليا.

ما هي أفضل وسيلة للانغماس في الفساد في الكويت من دون أن يكتشف أحد أي أثر لك فيه؟ هي أن تقف في الصفوف الأولى وتظهر في وسائل الاتصال الجماهيري كافة، رافعا شعار مكافحة الفساد ليل ونهار، وإن لزم الأمر المشاركة في الندوات والمؤتمرات المخصصة لعلاجه!.. ما هي أفضل طريقة مخاتلة لإفقار الكويتيين والدوس في بطون ذوي الدخل المحدود؟ هي أن توهمهم بالفعل بأنك قمت بجهد عملاق لزيادة رواتبهم من دون ملاحظة أنك تقوم باختلاسهم عن طريق زيادة جنونية لأسعار السلع والخدمات! ما هي أفضل خطة جهنمية للاستمرار في سياسة الإفقار والإفساد بنجاح لا مثيل له؟ هي أن تنشئ لجنة لإزالة التعديات حتى ينشغل أولئك البسطاء بأسوار بيوتهم وحدائقهم ودواوينهم، من دون أن يكون عندهم الجهد والوقت الكافيين للذهاب بعيدا في أفكارهم وإبداعاتهم وأحلامهم الشريرة لتحقيق وطن نظيف من الفساد ومجتمع مستقر وقضاء عادل وفرص وحقوق متساوية للجميع!

فارس الوقيان

ودعا الحص في كلمته خلال الجلسة الافتتاحية للمنتدى، إلى «تأسيس اتحاد عربي على غرار الاتحاد الأوروبي «يبدأ كياناً اقتصادياً ثم يتطور ليكتسب أبعاداً سياسية»، تكون عاصمته بيروت، بهدف مواجهة تيار العولمة التي تعتبر «مطية للدول الصناعية، وعلى رأسها الولايات المتحدة ، للهيمنة على الاقتصاد العالمي واستنزاف ما يسمى بالعالم الثالث».

وأوضح أن المؤشرات الاقتصادية في لبنان على رغم الحالة السياسية التي يمر بها «ما زالت ترتفع، كذلك قيمة العقار والأوراق المالية، والليرة اللبنانية مستقرة، بدعم من الفورة النفطية وتجاوز سعر برميل النفط حاجز 100 دولار « . لكنه لم ينكر أن لبنان كان ليستفيد اكثر من الفورة النفطية الحاصلة لولا الأزمة السياسية التي يمر بها.

وقال في كلمة ألقاها، خلال جلسات المنتدى، الذي شارك فيه اكثر من 300 شخصية اقتصادية من دول الخليج العربي وبقية الدول العربية، إن «العرب أولى بالاتحاد من أوروبا، تجمع بينهم لغة واحدة، فيما يتحدث الأوروبيون نحو 25 لغة، وتجمع العرب مصالح مشتركة كما دول أوروبا، وفي خلفية العرب تراث عريق، فيما تاريخ أوروبا حافل بالحروب الضارية».

وأكد رئيس الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية عدنان القصار، «أن المنطقة العربية بما تختزن من ثروات مالية هائلة وموارد طبيعية وما تقدمه من فرص استثمارية مجزية، باتت تشكل قطباً رئيساً في عالم الاستثمار الصادر والوارد. وطالب دول المنطقة بتوجيه فوائضها المالية في «مشاريع إنتاجية، تنوع الهياكل الاقتصادية وتساهم في توسّع النمو الاقتصادي وزيادة فرص العمل نظراً للأعداد المتزايدة من القوى العاملة الوطنية».

وأضاف: «اصبح جلياً أن القطاع الخاص بما لديه من إمكانات مالية وإدارية وخبرات عملية يستطيع أن يوفر قدراً من الكفاءة الاقتصادية خصوصاً في ظل السياسات الانفتاحية التي تتبناها غالبية الدول العربية منذ سنوات».

وطالب الدول العربية أن تولي الشأن الاقتصادي أهمية خاصة مثلما هي الحال في دول العالم المتقدم، وأن تعمل على إزالة العقبات والمعوقات التي تواجه منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، تمهيداً للسوق العربية المشتركة.

وحضّ دول المنطقة على خفض معدلات البطالة (تتجاوز 14 في المئة) وهي «أعلى مما في مناطق أخرى من العالم، ما عدا أفريقيا، فضلاً عن إصلاح نظم التعليم وتطويرها.

وأكدت وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة السابق ميرفت التلاوي، ضرورة تغيير أسلوب القطاع الخاص ليكون فاعلاً في العملية التنموية في المنطقة العربية، خصوصاً أن قمة الرياض قرّرت اشراكه في القمة الاقتصادية المزمع عقدها في الكويت نهاية هذا العام.

58 مليار درهم الأرباح المتوقعة للشركات الإماراتية المساهمة

ابو ظبي

ابوظبي / وام

استحوذت أرباح عشر شركات مساهمة عامة على ما نسبته 4 .. 60٪ من إجمالي ارباح الشركات المساهمة العامة الإماراتية المدرجة في الأسواق المالية عام 2007 وعددها (95) شركة أفصحت عن بياناتها السنوية، حيث بلغت قيمة أرباح هذه الشركات حوالي (29) مليار درهم بينما بلغت القيمة الإجمالية لأرباح الشركات المساهمة حوالي (48) مليار درهم.

ويأتي على رأس هذه الشركات شركة الاتصالات وقيمة أرباحها 29 .7 مليارات درهم يليها شركة إعمار وقيمة أرباحها 57 .6 مليارات درهم يليها بنك أبوظبي الوطني 5 .2 مليار درهم وبنك دبي الإسلامي 5 .2 مليار درهم وبنك أبوظبي التجاري (08 .2) مليار درهم وبنك الخليج الأول 00 .2 مليار درهم وشركة الدار (94 .1) مليار درهم وشركة دبي للاستثمار (5 .1) مليار درهم وشركة سوق دبي المالي 41 .1 مليار درهم وشركة طاقة 32 .1 مليار درهم وأرباح شركة الاتصالات وإعمار وقيمتها (86 .13) مليار درهم استحوذت على ما نسبته 29٪ من صافي أرباح الشركات المدرجة ونسبة النمو في ربحية الشركات المساهمة خلال عام 2007 مقارنة بعام 2006 بلغت 5 .. 35٪.

وإذا استثنينا أرباح شركة سوق دبي المالي وشركة ديار عام 2007 والتي أدرجت في سوق دبي المالي خلال العام الماضي نظرا لعدم وجود مرجعية لأرباحها خلال عام 2006 فإن نسبة النمو في صافي أرباح الشركات المساهمة خلال عام 2007 بلغت 30٪ ولاشك أن نسبة النمو المتميزة في ربحية الشركات المدرجة خلال عام 2007 تعكس مدى استفادة هذه الشركات من الطفرة التي تشهدها جميع القطاعات الاقتصادية في الدولة والدور الذي يلعبه القطاع الخاص في هذه الطفرة.

إضافة إلى التحسن في أداء سوق الأسهم الإماراتية خلال الربع الأخير من العام الماضي واستفادة شركات قطاع العقارات من إعادة تقييم الأراضي والعقارات وحيث تجاوزت نسبة النمو في ربحية الشركات خلال العام الماضي أضعاف نسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي للدولة.

والتوقعات الأولية ان تبلغ نسبة النمو في ربحية هذه الشركات خلال هذا العام حوالي 20٪ بحيث ترتفع قيمة الأرباح إلى حوالي (58) مليار درهم وحيث مازالت القطاعات الاقتصادية في الدولة تشهد انتعاشاً متواصلاً يتوقع استمراريته حتى نهاية عام 2010 على الأقل ومضاعف الأسعار استنادا إلى الربحية المتوقعة والقيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة إغلاق يوم أمس يبلغ (3 .14) مرة بينما يبلغ متوسط مضاعف الأسعار حالياً حوالي (17) مرة واستناداً إلى هذه المؤشرات والتوقعات فإن الأسواق المالية الإماراتية لاتزال تزدحم بالفرص الاستثمارية الجيدة في ظل توقعات انخفاض سعر الفائدة واستمرارية تحسن سعر النفط.

والتفاوت واضح في نسبة نمو ربحية الشركات المدرجة، بينما لاحظنا في المقابل تراجع ربحية (13) شركة مساهمة عامة والشركة الوحيدة التي تعرضت لخسائر خلال هذا العام وللعام الثاني على التوالي هي شركة الاتصالات المتكاملة باعتبارها في مرحلة التأسيس والبناء.

وحيث بلغت قيمة خسائرها عام 2006 حوالي (609) ملايين درهم ارتفعت إلى (885) مليون درهم عام 2007، في المقابل لاحظنا تحول خسائر ثماني شركات عام 2006 إلى أرباح عام 2007، وشركات قطاع التأمين احتلت المرتبة الأولى في نسبة نمو أرباحها وبنسبة 102٪ بسبب تحسن أدائها التشغيلي والاستثماري.

بينما بلغت نسبة نمو أرباح قطاع البنوك 5 .. 31٪ ونسب النمو في ربحية الشركات الأكثر تداولاً بلغت لشركة إعمار 2 .. 3٪ والاتحاد العقارية 5 .. 11٪ وأرابتك 7 .. 127٪ والدار العقارية 3 .. 55٪ ورأس الخيمة العقارية 4 .. 22٪ وصروح العقارية 17 .. 5٪ وشركة الواحة 28 .. 78٪ وشركة طيران العربية 179٪ وشركة الخليج للملاحة 121٪ وشركة دبي للاستثمار 52٪ وشركة أملاك 5 .. 131٪ وشركة الطاقة 65٪ وآبار 212٪. وتراجعت أرباح شركة تبريد بنسبة 2 .. 19٪.

«الإمارات المركزي» يُصدر شهادات «إيداع» بقيمة 169.19 مليار درهم

ابوظبي / وام:

أظهرت بيانات حديثة للمصرف المركزي أن حجم شهادات الإيداع التي يُصدرها المصرف المركزي سجلت ارتفاعاً كبيراً غير مسبوق، متضاعفة بنحو أربع مرات خلال عام لتصل في نهاية نوفمبر الماضي إلى 19 .169 مليار درهم مقارنة 12 .35 مليار درهم في نهاية نوفمبر عام 2006 بزيادة مقدارها 07 .134 مليار درهم، ونمو قياسي بلغت نسبته 75 .. 381٪.

وأرجعت مصادر مصرفية في تصريحات ل«البيان الاقتصادي» هذا الارتفاع الكبير في حجم شهادات الإيداع التي يُصدرها المصرف المركزي إلى زيادة كبيرة في حجم السيولة المحلية التي أدت إلى الاتجاه العام نحو شراء شهادات الإيداع.

وأعربت المصادر عن دهشتها لهذه الزيادة القياسية في الإقبال على شراء شهادات الإيداع على الرغم من قيام مصرف الإمارات المركزي بخفض سعر الفائدة على إعادة شراء شهادات الإيداع التي يصدرها للبنوك في الدولة (الريبو) بنسبة إجمالية بلغت 25 .2 ٪ خلال أربعة أشهر من شهر سبتمبر حتى نهاية شهر يناير الماضيين.

حيث تم خفض سعر الفائدة خمس مرات متتالية فكان الخفض الأول الذي جرى في سبتمبر الماضي من نوعه منذ نحو 39 شهراً بعد قيام بنك الاحتياط الفيدرالي الأميركي حينها بخفض سعر الفائدة الرئيسية بنسبة نصف في المئة من 25 .. 5٪ إلى 75 .. 4٪ بالنسبة للودائع قصيرة الأجل التي تبلغ آجالها في حدود شهر واستمرت عمليات تخفيض أسعار الفائدة إلى أن بلغ سعر الفائدة أمس 3٪.

وقالت المصادر: إن «الارتفاع القياسي في حجم شهادات الإيداع التي يُصدرها المصرف المركزي رغم الاتجاه التنازلي لأسعار الفائدة يظهر حجم السيولة النقدية الهائلة في الأسواق المصرفية والمالية بالدولة»، مشيرة إلى أن عملية إعادة الشراء (الريبو) التي يقوم بها المصرف المركزي مع البنوك العاملة في الدولة تُعتبر الآلية التي يتم بموجبها تغيير أسعار الفائدة على درهم الإمارات في النظام المصرفي حيث تسترشد بها البنوك لقبول الودائع والقروض التي تقدمها لعملائها.

وسجلت ميزانية مصرف الإمارات المركزي ارتفاعاً كبيراً في نهاية شهر نوفمبر الماضي وبلغت 41 .281 مليار درهم مقابل 71 .102 مليار درهم في نهاية شهر نوفمبر عام 2006 بزيادة مقدارها 7 .178 مليار درهم ونمو نسبته 98 .173 ٪.

ووفقا لبيان ميزانية المصرف المركزي كما في نهاية شهر نوفمبر الماضي فإنه في جانب الموجودات بلغت قيمة النقدية وأرصدة البنوك 96 .1 مليار درهم مقابل 74 .1 مليار درهم في نهاية نوفمبر 2006 فيما بلغت قيمة الودائع 219 مليار درهم مقابل 27 .55 مليار درهم بزيادة بلغ مقدارها 73 .163 مليار درهم ونمو بلغت نسبته 24 .296 ٪.

وبلغت قيمة السندات المحتفظ بها حتى الاستحقاق 95 .57 مليار درهم مقابل 3 .43 مليار درهم وبلغت قيمة السلف والقروض 200 مليون درهم مقابل 47 .973 مليون درهم فيما بلغت قيمة الموجودات الأخرى 17 .2 مليار درهم مقابل 3 .1 مليار درهم والأراضي والمعدات 09 .113 مليون درهم مقابل 26 .127 مليون درهم.

الامارات

الكويت تتقدم باتجاه توقيع اتفاقية التجارة الحرة مع أمريكا

الكويت / كونا:

كشف الوكيل المساعد لشؤون التجارة الخارجية بوزارة التجارة والصناعة عبدالعزيز مشعان الخالدي عن وجود تقدم كبير بين الكويت والولايات المتحدة في المفاوضات المتعلقة بتوقيع اتفاقيات التجارة الحرة بين البلدين.

وقال الخالدي لـ (كونا) ان الكويت وواشنطن أحرزا تقدما في مجال اتفاقيات التجارة الحرة بين البلدين المسماة (اف تي اي) وان الاجتماع الذي عقد الشهر الماضي تم خلاله تسوية كافة الأمور العالقة والعقبات السابقة وبخاصة الملكية الفكرية وتقرير العقوبات.

وأضاف ان الكويت تعتبر أنها وصلت للمراحل النهائية لتوقيع اتفاقية (اف تي اي) منطقة التجارة الحرة بين الكويت والولايات المتحدة بعد أن حققنا للجانب الأمريكي جميع المتطلبات التي كانت تعترض الطريق في السابق مشيرا الى أن بعض جوانب الاتفاقية معروض على مجلس الأمة للبت فيها.

وأوضح أن مفاوضات دول المجلس التعاون الخليجي مع الجانب الأوروبي حول اتفاقيات التجارة الحرة وصلت لمراحلها النهائية وكذلك المفاوضات مع سنغافورة واستراليا ونيوزلندا.

وأضاف ان منظمة مجلس التعاون الخليجي تسعى في الوقت الحاضر الى تجديد العمل واحيائه في مفاوضات التجارة الحرة مع تركيا بعد توقفها في السابق.

وزارة الصناعة البحرينية توقع على اتفاقية لمشروع المستثمر الإلكتروني

المنامة / متابعات:

وقعت وزارة الصناعة والتجارة مؤخراً على اتفاقية المرحلة الأولى من مشروع المستثمر الالكتروني، وذلك مع شركة بي دي أو جواد حبيب المكلفة بتنفيذ المشروع بالتعاون مع كل من شركة دوت لينك (المصرية) وشركة مايكروسوفت العالمية. ويأتي تدشين المرحلة الأولى من مشروع المستثمر الإلكتروني هذه من منطلق الحرص على رفع كفاءة قطاع التجارة المحلية، وتبني مفهوم الحكومة الالكترونية والمبادرات التي تبنتها حكومتنا الرشيدة، والتي من ضمنها مشروع بدء الأعمال التجارية والإشعار الآلي والأهداف المعلنة، علاوةً على استخدام خدمة الانترنت في تمرير المعاملات والموافقات مع الجهات الرسمية ذات العلاقة.

إن مشروع المستثمر الالكتروني، والذي تم تدشينه في نهاية شهر ديسمبر 2006، تم تشغيله بصفة تجريبية لتقيم أداء النظام وفاعليته ومدى قدرته على احتواء جميع متطلبات واشتراطات وزارة الصناعة والتجارة ومتطلبات الجهات ذات العلاقة بنظام المستثمر الإلكتروني من جهات حكومية وجهات تابعة للقطاع الخاص الواردة في الاتفاقية الموقعة مع الشركة المتعهدة. وتأمل وزارة الصناعة والتجارة بتقديم جميع الخدمات المتميزة من خلال هذا النظام وتلبية طموح جميع المستثمرين والفئات المستفيدة من المستثمر الإلكتروني بما يحقق الجودة في الأداء والسرعة في الإنجاز، كما تأمل وزارة الصناعة والتجارة بتطوير المشروع في المراحل القادمة بما يحقق تطلعات مملكة البحرين ويلبي طموح القيادة الرشيدة في جعل البحرين بيئة مثلى للاستثمار.

البحرين

مؤتمر عالمي للاقتصاد الإسلامي بجدة مطلع أبريل

الرياض

الرياض / وكالات:

تحتضن مدينة جدة الشهر المقبل المؤتمر العالمي السابع للاقتصاد الإسلامي والذي يُقام بجامعة الملك عبد العزيز تحت شعار «ثلاثون عاماً من البحث في الاقتصاد الإسلامي.. حلول وتطبيقات لقضايا اقتصادية معاصرة» خلال الفترة من 1 أبريل وحتى 3 أبريل.

وسيناقش المؤتمر محورين رئيسيين الأول بعنوان «ثلاثون عاماً من البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي» حيث يتناول مجالات المنهجية والمعوقات والحالة المعرفية والرؤية المستقبلية. وتقدم لهذا المحور 200 باحث واختارت اللجنة العلمية 25 بحثا.

أما المحور الثاني فسيكون بعنوان «حلول وتطبيقات لقضايا اقتصادية معاصرة» حيث يتناول مجالات التمويل والاستثمار والتأمين التعاوني والعمل الخيري وسوف تشارك في هذا المحور المؤسسات والشركات والجهات المتميزة وأصحاب التجارب الناجحة على مستوى العالم.

خطة لتوظيف الشباب والفتيات في الشركات الكبرى خلال 3 سنوات

الرياض / متابعات:

يعكف صندوق تنمية الموارد البشرية بالتعاون مع كافة الغرف التجارية السعودية والمؤسسة العامة للتعليم التقني على إعداد خطط مستقبلية للسنوات الثلاث المقبلة تستهدف توفير بيانات عن الفرص الوظيفية المتوفرة في الشركات الكبيرة، وحث رجال الأعمال ومديري الشركات على تحديد الاعداد المتوفرة من الوظائف لديهم ونوعية المهن ونوعية التدريب المطلوب لكل قطاع من القطاعات في المهن المتوفرة.

وأكد عدنان مندورة مدير عام مركز جدة لتطوير القوى العاملة وقطاع الاعمال ان مكاتب العمل بالتعاون مع الغرف التجارية وصندوق تنمية الموارد البشرية يركز حاليًا على اعداد برنامج لتطوير عمل اقسام الموارد البشرية في المؤسسات والشركات الخاصة لتوفير بيانات وإحصائيات حقيقية عن الفرص المتوفرة للشباب والفتيات بما يضمن تطوير هذه الاقسام وتدريب منسوبيها للتعامل مع الموارد البشرية بإسلوب علمي حديث.

واضاف إن اللجان المختلفة في الغرف التجارية تسعى الى التواصل مع كل الشركات والمؤسسات في قطاعاتها لتقرير الفرص المطروحة والحاجة الى تدريب الكوادر البشرية في هذه القطاعات ومدة التدريب مشيرًا الى ان 80 ٪ من المؤسسات هي مؤسسات صغيرة ومتوسطة وتتعامل مع الجانب التوظيفي بالإطار التقليدي مؤكدًا انشاء لجنة تختص بالموارد البشرية لتقرير التواصل مع المنشأة المختلفة في القطاع الخاص اضافة الى تدريب الشباب والفتيات لتوظيفهم في الفرص الموجودة بما يحقق طموحاتهم وحاجة هذه المنشأة من الكوادر الوظيفية الوطنية المؤهلة.

وأشار الى ان المجال مفتوح لعقد مسارات وظيفية بناء على الحاجة في القطاع الخاص وفي مختلف المجالات الوظيفية مؤكدا ان التعامل مع توظيف الفتيات في القطاع الخاص يتم من خلال معرفة الفرص الحقيقية المتوفرة والمتوافقة مع الضوابط الشرعية والقانونية التي وضعتها الوزارة.

متفرقات

الإعلام البحرينية: حجز 300 جناح مسجلة باسم 250 دار نشر عربية ودولية

المنامة / متابعات:

أكد وكيل وزارة الإعلام رئيس اللجنة التنظيمية لمعرض البحرين الدولي الثالث عشر للكتاب حمد المناعي أن وزارة الإعلام اتخذت من جانبها كافة السبل الرامية لنجاح وتميز معرض هذا العام والذي يحظى برعاية كريمة من صاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء، وتنظمه وزارة الإعلام بالتعاون مع «مؤسسة الأيام للنشر والتوزيع» خلال الفترة من 19 - 29 مارس 2008 بمركز البحرين الدولي للمعارض.

وأوضح رئيس اللجنة المنظمة للمعرض أن وزير الإعلام جهاد بن حسن بوكمال حرص على أن يخطو معرض الكتاب خطوته النوعية الجديدة بثبات ونجاح مطرد، حيث أصدر قرارا بتشكيل لجنة تنظيمية للمعرض تضم كافة الأطراف المعنية من داخل وخارج الوزارة، وقد باشرت اللجنة أعمالها من خلال اجتماعات متواصلة للوقوف على كافة الترتيبات الفنية والإدارية وتسهيل مهمات الإعداد والتنظيم. كما أصدر الوزير توجيهاته إلى قطاع المطبوعات والنشر لتسهيل دخول ومشاركة جميع الكتب والمطبوعات إيمانا بحرية الفكر والرأي باستثناء ما يمس الأديان ويحرض على الفتن، مضيفا أن الوزارة كلفت مؤسسة » نيو ستايل« البحرينية بتصميم مبتكر لجناح وزارة الإعلام بحيث يظهر بصورة متميزة ويغطي كافة أنشطة وزارة الإعلام وهيئة الإذاعة والتلفزيون.

وأشار وكيل وزارة الإعلام رئيس اللجنة التنظيمية حمد المناعي إلى أن توجه الوزارة لرفد النشاط الثقافي الرسمي ووصله بجهود القطاع الخاص بهدف إلى تعضيد ودعم العمل الثقافي في البلاد، مشيدا في هذا الصدد بالجهود التي تبذلها »مؤسسة الأيام للنشر والتوزيع« لإقامة المعرض باعتبارها إحدى أنشط مؤسسات القطاع الخاص في المجال الثقافي ولديها قدرة كبيرة على حسن الإعداد والتنظيم والإدارة اعتمادا على خبرات سابقة ونجاحات مشهودة في مجال تنظيم معارض الكتب.

وأبدى وكيل وزارة الإعلام ارتياحه لنفاد حجوزات أجنحة المعرض حيث تم حجز 300 جناح مسجلة باسم 250 دار نشر عربية ودولية مما يعطي دلالة واضحة على الجهد الكبير الذي بذلته »مؤسسة الأيام« في تسويق المعرض رغم ضيق الوقت، وعلى ثقة الناشرين من الخارج بالمستوى الراقي لمعارض الكتب التي تقيمها وزارة الإعلام في البحرين.

وقال رئيس اللجنة التنظيمية : إن احتضان مملكة البحرين لهذه التظاهرة الثقافية الكبرى تؤكد على استمرار المكانة الثقافية التي تحتلها البحرين وعلى تواصل تألقها الثقافي والتنويري، وعلى الأهمية الحضارية لتنظيم هذا المعرض الذي غدا من معارض الكتب المتميزة بالمنطقة وهذا من شأنه تحفيز المؤلف والكاتب والأديب البحريني على الإنتاج الفكري والإبداع الثقافي، كما يمثل فرصة سانحة لمشاركة جميع مؤسسات ودور الطباعة والنشر البحرينية إلى جانب نظيرتها العربية والدولية، هذا فضلا عن فتح قنوات المعرفة أمام الجمهور للاطلاع على مختلف الثقافات والحضارات الإنسانية.

وأكد وكيل وزارة الإعلام رئيس اللجنة التنظيمية حمد المناعي أن رعاية سمو رئيس الوزراء للمعرض تمثل الحدث الأبرز والأهم لمعرض هذا العام حيث تعكس حجم الدعم والتشجيع الذي يوليه سموه للثقافة بكافة أنواعها في ظل الانفتاح وحرية الإبداع والتعبير التي تشهدها مملكة البحرين في مجالات الثقافة والفنون والتي أصبحت تمثل أحد أهم الملامح الأساسية التي تترافق مع مسيرة الإصلاح الشامل التي يقودها حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى.

المنامة